



# 4° International Conference on Access to Legal Aid in Criminal Justice Systems

SPECIAL CONVENING AMIDST COVID-19  
TO SUPPORT ACCESS TO JUSTICE FOR ALL

September 14-18, 2020

## الوثيقة الختامية

خارطة طريق لتسهيل الوصول إلى العدالة وسط جائحة فيروس كورونا

في خضم وباء COVID-19، عقد منظمو المؤتمر الدولي الرابع للمساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية اجتماعاً افتراضياً خاصاً في الفترة من 14 إلى 18 أيلول 2020، والذي تم فيه التأكيد على الأهمية المستمرة في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة وإرشاداتها بشأن الوصول إلى قانون المساعدة في أنظمة العدالة الجنائية والسعي نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهدفها المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب" وتحقيق المساواة في وصول الجميع إلى العدالة، وقد جمع هذا الحدث مقدمي المساعدة القانونية وأصحاب الشأن في مجال العدالة من جميع أنحاء العالم لتبادل المعرفة والاستراتيجيات العملية والخبرات حول كيفية مواجهة تحديات العدالة العاجلة الناشئة عن انتشار فيروس كورونا.

إقراراً بالأثر غير المسبوق لجائحة كورونا على أنظمة العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم وتأثيره غير المتكافئ على المجتمعات الضعيفة، انضم أكثر من 800 شخص من أكثر من 75 دولة إلى هذا الاجتماع الافتراضي الخاص. وكان من بين المشاركين مقدمي المساعدة القانونية وخبراء من مكاتب الدفاع العام ومكاتب المساعدة القانونية ونقابات المحامين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وأصحاب الشأن الآخرين في نظام العدالة والحكومة.

من خلال جلسات المؤتمر تم تسليط الضوء على أهمية ما يلي:

- المناصرة للإفراج عن الأشخاص المحتجزين وحماية حقوقهم
- التمثيل الشامل والوصول إلى العدالة للفئات الضعيفة والمهمشة
- مكافحة العنصرية والتمييز الممنهج على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو أي وضع آخر

تبادل الخبراء والقانونيين وجهات نظرهم والدروس المستفادة وأفضل الممارسات حول كيفية تعزيز الوصول إلى العدالة للجميع من خلال تسع حلقات نقاش موزعة على ثلاث مراحل زمنية. وقد شاركوا أيضاً أفكاراً محددة حول كيفية التكاتف للمضي قدماً في ظل الوضع الراهن.

لمعالجة تأثير جائحة كورونا على الأشخاص المحرومين من الحرية وتوسيع الوصول إلى العدالة ومكافحة التمييز دعا المشاركون في المؤتمر إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

1. يجب على مقدمي المساعدة القانونية الانخراط في إجراءات لتوسيع التمويل الحكومي ودعم المساعدة القانونية من أجل التخفيف من آثار جائحة كورونا التي فاقمت التحديات القانونية الحالية والاحتياجات القانونية للأشخاص. يجب أن يكون هذا الإجراء موجهاً نحو تعزيز الوصول إلى مساعدة قانونية للجميع، وتعزيز الاستخدام الفعال لبدائل الحبس، وتحسين الظروف والرعاية الصحية في مرافق الاحتجاز.
2. ينبغي لمقدمي المساعدة القانونية والخبراء في جميع أنحاء العالم أن يتعاونوا في تطوير الإرشادات التقنية التي تشارك الخبرة العملية والاستراتيجيات القانونية وأفضل الممارسات.

تشمل التوصيات المحددة تبادل المعلومات والنصائح بشأن ما يلي:



# 4° International Conference on Access to Legal Aid in Criminal Justice Systems

SPECIAL CONVENING AMIDST COVID-19  
TO SUPPORT ACCESS TO JUSTICE FOR ALL

September 14-18, 2020

- I. الطرق التي يؤدي بها تنفيذ تدابير السلامة لمنع انتشار فيروس كورونا الى انتهاك حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، على النحو المحدد في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وقواعد نيلسون مانديلا.
  - II. الاستراتيجيات والأتمتة العملية الناجحة في المناصرة والتفاوضي من أجل الإفراج السابق للمحاكمة والتشجيع على التنبئي الفعال لبرامج التحويل وبدائل الحبس، سواء أثناء جائحة كورونا أو على المدى الطويل.
  - III. أثر التكنولوجيا المتبعة في ظل جائحة كورونا، بما في ذلك المؤتمرات عبر الفيديو وجلسات الاستماع عن بُعد على حقوق المشتبه بهم والمتهمين والإنصاف والوصول إلى العدالة.
  - IV. إرشادات لاستخدام التقاضي الاستراتيجي والمناصرة لمعالجة التمييز العنصري والعرفي و التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي وغيرها من أشكال التمييز للنهوض بالمساواة في المحاكم والرأي العام.
3. ينبغي على مقدمي المساعدة القانونية النظر في اعتماد نهج أكثر شمولاً وإجمالاً ومتعدد التخصصات للتتمثيل ليشمل تقديم المساعدة الاجتماعية، والمشاركة في أشكال متعددة من المناصرة، ليس فقط التقاضي، ولكن أيضاً إصلاح السياسات والشراكة مع أصحاب المصلحة، والنظر في دور الانظمة المحلية وغير الرسمية والمجتمعية لمعالجة الظلم وتلبية احتياجات الناس.
4. يجب على مقدمي المساعدة القانونية وأصحاب المصلحة في مجال العدالة تقييم الطرق التي قد تؤدي بها الفجوة في الوصول الرقمي إلى توسيع فجوة في الوصول إلى العدالة أثناء وبعد جائحة كورونا، والبحث عن حلول ووسائل بديلة عند الضرورة.
5. يجب على أصحاب المصلحة في مجال العدالة و مقدمي المساعدة القانونية تتبع البيانات باستمرار والمشاركة في البحث والتحليل لتحديد التحديات النظامية والمظالم التي تحتاج إلى معالجة، والدعوة إلى إصلاح ذي مغزى.
- تشمل التوصيات المحددة ضرورة إجراء ما يلي:

- I. تتبع ما يحدث للأشخاص الذين استفادوا من قرارات الإفراج قبل المحاكمة ذات الصلة بجائحة كورونا وقرارات الإفراج المبكر من السجن لبناء قضية يمكن أن تدعم الجهود طويلة الأمد للحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة، وإلغاء الكفالة النقدية، وإلغاء التجريم في التهم البسيطة، وإصلاح الاحتجاز الإلزامي وتقليل الحبس الجماعي.
  - II. تتبع البيانات العرقية والإثنية والقائمة على النوع الاجتماعي وغيرها من التفاوتات في نظم العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم عن طريق تصنيف البيانات في جميع مراحل القضية الجنائية بهدف توثيق نطاق وطبيعة التمييز الممنهج وهيكلته ووضع استراتيجيات قائمة على البيانات من أجل معالجة هذه المظالم.
6. يجب على مقدمي المساعدة القانونية التركيز من خلال عملهم على الأفراد والأسر والمجتمعات المتأثرة مباشرة بنظم العدالة الجنائية، بما في ذلك عن طريق المشاركة في التمكين القانوني ومبادرات المعلومات القانونية و الشراكة مع المساعدين القانونيين المجتمعين والمنظمات والحركات التي يقودها المجتمع بالإضافة إلى رفع أصوات وتجارب الأفراد المتأثرين، بما في ذلك الأشخاص المسجونين سابقاً، وضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، وضحايا العنف والتعذيب من قبل الشرطة.
7. ينبغي لمقدمي المساعدة القانونية وأصحاب المصلحة في مجال العدالة وضع خطط عمل لتوجيه وتتبع الجهود الرامية إلى تعزيز التنوع العرقي والإثني والقائم على أساس النوع الاجتماعي وغيره، والإنصاف والإدماج التي يسعون إلى تأمينها في مجتمعاتهم، وتعزيز تقدمهم في قيادة منظمات المساعدة القانونية ونظام العدالة الجنائية العامة.



# 4° International Conference on Access to Legal Aid in Criminal Justice Systems

SPECIAL CONVENING AMIDST COVID-19  
TO SUPPORT ACCESS TO JUSTICE FOR ALL

September 14-18, 2020

8. يجب أن يتلقى مقدمو المساعدة القانونية وأصحاب المصلحة في مجال العدالة تدريبًا ضمنيًا بشأن التحيز من أجل فهم أفضل لكيفية تأثير التحيز على قرارات وإجراءات أصحاب المصلحة في نظام العدالة - مثل الشرطة وأعضاء النيابة والقضاة، فضلاً عن مقدمي المساعدة القانونية أنفسهم - والذي من شأنه أن يمكنهم من خدمة موكلهم بأفضل طريقة ممكنة.

9. في حين لا يحل مقدمو المساعدة القانونية محل مسؤولية الدولة عن تمويل خدمات المساعدة القانونية بشكل مناسب، فقد يفكر مقدمو المساعدة القانونية في دعوة الحكومات لاستكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع المجتمع المدني و / أو القطاع الخاص لتحفيز الابتكار لزيادة الوصول إلى العدالة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا لسد الفجوة الرقمية.

10. وأخيراً، اتفق المشاركون على العمل معاً لمواصلة تعزيز التعاون فيما بينهم، بما في ذلك من خلال شبكة المساعدة القانونية الدولية التي أنشئت في المؤتمر الدولي الثاني بشأن الوصول إلى المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، بهدف تحقيق الأهداف التالية:

1. تيسير تبادل أفضل الممارسات والاستراتيجيات القانونية العملية، و
2. تعزيز التعاون بين مقدمي المساعدة القانونية عبر الحدود لتحديد وفهم ومعالجة الأنماط الواسعة لانتهاكات حقوق الإنسان والظلم، و
3. تعزيز بناء التحالفات والمناصرة المشتركة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز أنظمة المساعدة القانونية وتوسيع الوصول إلى العدالة.

وافق الأفراد المشاركون في هذا الاجتماع الافتراضي الخاص على العمل معاً لتعزيز هذه النتائج، وتحسين التعاون وتبادل المعلومات والخبرات، ومواصلة دعم تطوير شبكة المساعدة القانونية الدولية.